الأربعاء: 2023/11/29
التّوقيت: 13:10 – 14:20
عن بعد

الدرس رقم 06: النظم وعلاقته بعلم المعاني

علم المعاني مرتبط بنظرية النظم البلاغية التي أدار عليها عبد القاهر كتابه دلائل الإعجاز، وأخذت لفظة "المعاني" من قول عبد القاهر: النظم هو تتبع معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام.

وقد عرف البلاغيون علم المعاني بأنه "علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال" وأحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال، هي ما يعرض له من تقديم، وتأخير، وتعريف، وتنكير وغير ذلك.

وهناك أحوال للفظ ليست بهذه، كالإعلال، والإدغام، والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لابد منه في تأدية المعنى؛ ولكنها ليست مما يبحث في علم المعاني، بل إنها تبحث في علمي: النحو والصرف.

على أن علم النحو قد درس أحوال التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، وغيرها مما يدرسه علم المعاني، ولكنه قد درسها من ناحية أخرى، فقد درس جواز التقديم وامتناعه ووجوبه، وجواز الحذف وامتناعه ووجوبه، وأنواع التعريف وأحكام التنكير، ولكنه لم يتناولها من حيث وقوعها مطلباً بلاغياً يقتضيه المقام، وتدعو إليه الحال:

وهذا هو الفرق بين البلاغة والنحو: موضوعات البلاغة تبحث في علم النحو، ولكن النحوي يبحثها من حيث الصحة وعدمها، والبلاغي يبحثها من حيث مطابقتها لأحوال السامعين.

وقد حصر البلاغيون علم المعاني في ثمانية الأبواب التالية.

أولاً: أحوال الإسناد الخبري.

ثانياً: أحوال المسند إليه.

ثالثاً: أحوال المسند.

رابعاً: أحوال متعلقات الفعل.

خامساً: القصر.

سادساً: الإنشاء.

سابعاً: الفصل والوصل.

ثامناً: الإيجاز والإطناب والمساواة.

والسر في انحصار علم المعاني في هذه الأبواب الثمانية: أنهم تتبعوا العبارة من جميع جوانبها وكل أحوالها: فالكلام: إما أن يكون خبراً، وهو، ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، أي بقطع النظر عن قائله، سواء أكان مقطوعاً بصدقه أو كذبه، وإما أن يكون إنشاء، وهو: ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته.

فالأول: هو الخبر، والثاني هو الإنشاء. ثم الخبر: لابد له من إسناد، ومسند إليه، ومسند. وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى. ثم المسند قد يكون له متعلقات – إذا كان فعلاً أو شبهه – فهذا هو الباب الرابع. ثم الإسناد والتعليق، كل واحد منهما إما أن يكون بقصر، وإما أن يكون بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس. والإنشاء، هو الباب السادس. ثم إن الجملة – إذا قرنت بأخرى – فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى وإما غير معطوفة، وهذا هو الباب السابع. ولفظ الكلام البليغ إما أن يكن زائداً على أصل المعنى المراد لفائدة، وإما أن يكون غير زائد عليه، وهذا هو الباب الثامن.

يؤكد عبد القهر الجرجاني أن المعاني هي الأصل، بقوله: "وذلك أنه لو كانت المعاني تكون تبعا للألفاظ في ترتيبها، لكان محالا أن تتغير المعاني، والألفاظ بحالها لم تزل على ترتيبها، فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها، علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة".

إن غاية ما يسعى إليه عبد القاهر من نظريته هو الوصول بتعبيراتنا اللغوية إلى مستوى رفيع؛ ليأتي التعبير عن المعاني مساوي الحقيقة الراسخة في نفس السامع والقارئ والمتكلم، دون زيادة أو نقصان، ودون حاجة إلى اجتهاد في تأويل أو تفسير، بل يجب أن تأتي صور الكلام مساوية المعاني صورة بصورة، حسا وحركة وحيوية ولونا ومفهوما دون ملابسة".

فالألفاظ إذن أردية للمعاني، أي الألفاظ تتبع المعاني، لأن الألفاظ صورة صوتية تحمل المعاني ورموز تحركها داخل الذهن، من أجل هذا ظنها البعض أنها الأصل في عملية التعبير، فالألفاظ المسموعة والموجهة نحو المخاطب تحمل في طياتها المعني المطلوب إيصالها إلى السامع، فتحل في نفسه وفكره بعد سماعه للألفاظ. وأن هذه الألفاظ كانت مرتبة في نفس المتكلم حسب المعاني المرتبة في ذاته وذهنه، وفق الارتباط المتين بين اللغة والفكر.

إذن تحدث الجرجاني على نظرية النظم وعلم المعاني بأن المعاني وعاؤها الألفاظ والثانية وظيفتها خدمة الأولى ولابد في النظم أن تتوخى معاني النحو وأنه من المهم معرفة مدلول تلك العبارات.